



Distr.
GENERAL

A/44/344 ✓
S/20699
26 June 1989
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والأربعون
البند ٣٤ من القائمة الأولى*
الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار
التي تهدد السلم والأمن الدوليين
ومبادرات السلم

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقراري مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ و ٥٦٣ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ ، وبقرار الجمعية العامة ٣٤/٤٣ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

٢ - وكان مما ورد في هذا القرار الأخير أن الجمعية العامة أشادت بما أبداه رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى من رغبة في السلم بتوقيعهم ، في مدينة غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، على اتفاق "إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم في أمريكا الوسطى" ، وكذلك في بيانهم المشترك الصادر في سان خوسيه في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وأعربت عن تأييدها الحازم لهذا الاتفاق ؛ وحثت الحكومات على مواصلة بذل جهودها من أجل إقرار السلم الوطيء والدائم في أمريكا الوسطى ، وأعربت عن عظيم أملها في أن يتمكن رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى من تقييم عملية تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاق الموقع في اجتماع قمة اسكيبولاس الثاني وإعطاء دفعة جديدة لهذه العملية ؛ وحثت بلدان أمريكا الوسطى الخمسة على أن تعتمد على الفور الحلول التي تمكنها من تخطي العقبات التي تعوق تقدم عملية إقرار السلم في المنطقة ، وناشدت البلدان الواقعة خارج المنطقة ، التي لها روابط ومصالح بالمنطقة ، أن تيسر عملية تنفيذ الاتفاق الموقع في اجتماع قمة اسكيبولاس الثاني ، وأن تمتنع عن الإتيان بأي عمل من شأنه عرقلة هذه العملية .

٣ - وحث الجمعية العامة بلدان أمريكا الوسطى الخمسة على أن تنشط وتكمل بأسرع ما يمكن آليات التحقق المتفق عليها بتعاون من الدول الواقعة داخل المنطقة وخارجها ومن الهيئات المعروفة بعدم تحيُّزها وقدرتها الفنية ، التي أبدت رغبتها في الإسهام في عملية إقرار السلم في أمريكا الوسطى ، وطلبت إليّ أن أقدم أكبر الدعم لحكومات أمريكا الوسطى في الجهود التي تبذلها لإقرار السلم ، وذلك بصفة خاصة عن طريق اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء آليات التحقق الضرورية والعمل على كفالة فعاليتها .

٤ - وأخيرا حثت الجمعية العامة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية على زيادة تعاونها التقني والاقتصادي والمالي مع بلدان أمريكا الوسطى من أجل تنفيذ أنشطة تحقيق أهداف وغايات الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى كما نص قرار الجمعية العامة ٢٣١/٤٢ وكوسيلة لدعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتحقيق السلم والتنمية .

٥ - وفي الشهور الأولى التي أعقبت اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٤/٤٣ ، أمكن ملاحظة التطور المواتي للحالة في المنطقة . فقد تعددت الاتصالات بين حكومات أمريكا الوسطى على مختلف المستويات ، وتوقف التبادل العلني للاتهامات توقفا يكاد يكون تاما ، في الوقت الذي بدا فيه تناقص التدخلات الأجنبية . وكان من المظاهر الواضحة لنشوء مناخ جديد ما بدا من اهتمام حكومات أمريكا الوسطى المتجدد بإنشاء آلية محايدة للتحقق على الطبيعة من الالتزامات المتعلقة بالأمن والواردة في اتفاقات اجتماع اسكيبولاس الثاني ، وهي وقف المساعدات المقدمة إلى القوات غير النظامية وحركات التمرد العاملة في المنطقة ، وعدم استخدام إقليم دولة للاعتداء على الدول الأخرى . وقد تجسّد هذا الاهتمام في الطلب الذي تلقّيته من اللجنة التنفيذية لاتفاقات اجتماع اسكيبولاس الثاني ، المؤلفة من وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى الخمس ، فسي اجتماعها السادس المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في مكسيكو ، ومؤداه أن أبادر على وجه الاستعجال بالقيام بالمساعي الضرورية لإنشاء آلية محايدة للتحقق من الالتزام بالتعهدات في مجال الأمن ومراقبة هذا التحقق ومتابعته على الطبيعة ، ولضمان قيام هذه الآلية بعملها على نحو فعّال . وقد رددت على هذا الطلب بالتفصيل في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

٦ - وبناء على اقتراح من وزير خارجية كوستاريكا ، وتوضيحا لبعض المفاهيم والاعتبارات الواردة في ردي المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير وعملا على التوسّع في تعريف آلية التحقق من التزامات الأمن ، اقترحت على وزراء خارجية أمريكا الوسطى

الخمسـة أن يجتمعوا بي وبكبار معاوني في نيويورك يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أي قبل اجتماع القمة الذي سيعقده رؤسـاؤهم وبهدف مساعدتهم في الإعداد لهذا الاجتماع . وبعد انتهاء اجتماع نيويورك ، قدم لي وزراء الخارجية مذكرة يوضحون فيها الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، وطلبوا ، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤/٤٣ ، أن أعمل على تعيين فريق تقني من الأمانة العامة يعمل ، مع ممثليـن لأمريكا الوسطى ، على تحديد الاختصاصات المطلوبة لتشكيل آلية التحقق والقيام ، على هذا الأساس ، بصياغة الاقتراح ذي الصلة .

٧ - وفي الإعلان المشترك الصادر في السلفادور في ١٤ شباط/فبراير (A/44/140-S/20491) ، اعتمد رؤساء دول أمريكا الوسطى عدة التزامات محددة لتنفيذ اتفاقات اجتماع اسكيبولاس الثاني وأسندوا بدورهم ثلاث مهام مهمة إلى الأمم المتحدة . وتضاف هذه المهام إلى تلك التي تتعلق بالخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي ، المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه ، وبالمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى ، والتي قدمت بشأنها تقارير مستقلة إلى الجمعية العامة . وقد كلف الرؤساء اللجنة التنفيذية ، على وجه التحديد ، العمل فورا على عقد الاجتماعات التقنية التي تستهدف إنشاء أنسب آلية فعّالة للتحقق من الالتزامات في مجال الأمن "وفقا للمحادثات التي أجريت في نيويورك مع الأمين العام للأمم المتحدة" . وقد رحب الرؤساء بدورهم بما أبداه رئيس نيكاراغوا من استعداد "للاضطلاع بعملية تحقيق الديمقراطية والمصالحة الوطنية في بلده" ، وذلك بتعديل قوانين الانتخاب والقوانين المتعلقة بوسائط الاتصال حتى يكفل للأحزاب السياسية "تكوين تنظيمات لها وممارسة النشاط السياسي بمعناه الأوسع" ، وتحديد موعد إجراء الانتخابات بحيث لا يتجاوز ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ما لم تقرر الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة ، بالاتفاق بينهما ، وجوب إجرائها في موعد آخر ، ودعوة مراقبين دوليين ، وبخاصة ممثلو الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، إلى الحضور في جميع الدوائر الانتخابية للتثبت من صحة العملية الانتخابية في جميع مراحلها . وأخيرا تعهد الرؤساء بالعمل ، خلال فترة لا تتجاوز ٩٠ يوما ، على وضع "خطة مشتركة لتسريح أفراد المقاومة النيكاراغوية أو إعادتهم مع أسرهم إلى الوطن أو إعادة توطينهم مع أسرهم في نيكاراغوا أو في بلدان شالكة ، وذلك على أساس طوعي" ، ولبلوغ ذلك الهدف سيطلب الرؤساء المشورة التقنية من الهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة .

٨ - واستجابة للطلب الذي قدمه وزراء الخارجية في مذكرتهم المؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وأكده البيان المشترك الصادر عن رؤسائهم ، بدأت مباشرة في إنشاء فريق تقني من الامانة قام بإعداد ورقة عمل بشأن امكانية قيام آلية دولية للتحقق من الوفاء بالتعهدات المتعلقة بمسألة الأمن . وقد درست هذه الورقة ونوقشت في اجتماع على مستوى تقني عقد يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس في نيويورك مع ممثلين من حكومات أمريكا الوسطى . وكانت الورقة التي أعدت في هذا الاجتماع تنص على إنشاء فريق من مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى يعمل على أساس وحدات متحركة تنتشر في أراضي بلدان أمريكا الوسطى الخمسة ، ويضطلع بمهمته عن طريق دوريات عادية ، وزيارات تتم بدون إعلان مسبق ، واجراءات تفتيشية في حالة تقديم تقارير عن انتهاكات ، ويكون هؤلاء المراقبون مجهزين تجهيزا كاملا بوسائل النقل الأرضية والجوية والبحرية . وعلى الرغم من أن التكوين النهائي لفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى ولاجراءاته التنفيذية سيعتمد على موافقة مجلس الأمن ، فإن الورقة سجلت الرغبة التي أعربت عنها حكومات أمريكا الوسطى الخمس ، في أن يتكون الفريق من أفراد من أسبانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وكندا ، بالإضافة الى مشاركة من أمريكا اللاتينية .

٩ - وقدمت الورقة الى حكومات دول أمريكا الوسطى الخمس ، وبعد اجراء بعض التنقيحات ، أصبحت صالحة كأساس للرسالة التي بعثت بها اليّ ، بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، اللجنة التنفيذية لدى اختتام اجتماعها الثامن في سان خوسيه (A/44/287-S/20642) . وفي هذه الرسالة طُلب اليّ اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء فريق المراقبين المذكور آنفا . ومن حيث المبدأ ، كان هذا الطلب يتيح لي ايفاء بعثة استطلاعية الى المنطقة ، لأقدم على أساس تقريرها اقتراحا رسميا الى مجلس الأمن . ومع ذلك ، وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ والموجهة الى وزراء الخارجية (A/44/288-S/20643 ، المرفق) ، لم أعتبر نفسي في وضع يسمح لي باتخاذ هذه الخطوات نظرا الى التحفظ الذي أعرب عنه أحد الموقعين . ومنذ ذلك التاريخ ، بذلت جهود متعددة ، بدون جدوى ، للتغلب على هذه العقبة . ولذلك فإن التحقق من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالأمن التي تعهد بها الرؤساء في اتفاقات اجتماع اسكيبولاس الثاني مازالت معلقة .

١٠ - وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية في نيكاراغوا ، تلقت طلبا رسميا من حكومة نيكاراغوا كي أقوم ، طبقا لاتفاق كوستا دل سول المشترك وفي اطار اتفاقات اجتماع اسكيبولاس الثاني ، بتكوين فريق المراقبين للتأكد من تنفيذ الاجراءات المعلنة ، وأيضا من نزاهة العملية الانتخابية في جميع مراحلها . وأنا على اتصال بحكومة

نيكاراغوا فيما يتعلق بتحقيق هذه المهمة التي ، وفقا لما أشير اليه في مناسبات مختلفة ، تدخل في اطار خطة السلم في أمريكا الوسطى . وقد قدمت ، تقريرين حول هذا الموضوع الى رئيس الجمعية العامة (A/44/210 و A/44/304) . وفي هذه الاثناء ، أوفدت بعثات متتابعة الى نيكاراغوا بغية مراقبة المناقشة في الجمعية الوطنية حول الاصلاحات التي صدرت في الوقت المناسب بشأن قوانين الانتخابات وتلك التي تحكم وسائل الاعلام ، وأيضا من أجل القيام بدراسة للتشريعات الجديدة . كذلك اتصلت بالأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بغية أداء عملية المراقبة في نيكاراغوا على نحو مشترك .

١١ - ولم يوافق بعد رؤساء دول أمريكا الوسطى أو اللجنة التنفيذية على الخطة المشتركة للتشريع الطوعي لافراد المقاومة النيكاراغوية أو إعادتهم مع أسرهم الى الوطن أو إعادة توطينهم مع أسرهم في بلدان أخرى ، هذه الخطة التي حدد لها الرؤساء فترة لا تتجاوز ٩٠ يوما ، اعتبارا من يوم ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

*

* *

١٢ - وأثناء محادثاتي مع سلطات وممثلي عدة دول أعضاء بالمنظمة ، استطعت ادراك القلق الكبير الذي ساور المجتمع الدولي ازاء استمرار الصراع الذي يتميز به الموقف في أمريكا الوسطى . وقد أشارت الاتفاقات التي تم التوصل اليها في السلفادور ، في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، توقعت لها ما يبررها لدرجة أنها ، انطلاقا من الاسس التي أرسيت في اجتماع اسكيبولاس الثاني ، توخت قيام وسائل للتغلب على العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ هذه الاتفاقات ، كما كان مخططا . وقد شعرت بما يشعني ، وخاصة خلال الأشهر القليلة الماضية ، على مضاعفة جهودي لمساعدة بلدان المنطقة على بلوغ الاهداف التي حددتها لنفسها . ودون المساس بالحاجة الى تحديد حلول اقليمية أساسا بالنسبة للأزمة التي تواجهها بلدان أمريكا الوسطى ولتقديم المساعدة الى هذه البلدان ، قمت بالاشتراك مع معاوني بإقامة صلات مع بعض الحكومات خارج المنطقة ، وأيضا مع قوى أخرى أو مع كيانات الأمر الواقع التي تعمل هناك . وهذا الأمر الأخير هام بصفة خاصة في اطار امكانية إنشاء آلية التحقق المذكورة سابقا .

١٣ - وحتى كتابة هذا التقرير ، أجد أنه لم يتم بعد الاتفاق على مواعيد لاجتماع القمة القادم لرؤساء دول أمريكا الوسطى . ولا يسعني إلا أن أعرب عن قلقي ازاء المصاعب التي يؤدي إليها هذا التأخير ، بحكم ذاته ، بالنسبة للتنفيذ المتزامن

لهذا الكل غير القابل للقسمة ، الذي تكونه ، وفقا لاجراءات غواتيمالا ، التدابير المتفق عليها في هذه الاجراءات . وإنني على بينة ، بطبيعة الحال ، من أن الامر ليس مجرد مشكلة جدولة زمنية . وإنه من الواضح أن المناخ السياسي قد تدهور منذ القمة الأخيرة ، وأنه قد حدث ارتفاع مفاجئ في العنف في بعض الحالات . وليست غايتي ، في هذا التقرير ، أن أصف بالتفصيل مختلف العوامل التي أدت الى وقوع هذه الحالة ؛ وقد أشرت الى ذلك في مناسبات مختلفة في الماضي ، وبمفة خاصة في الكلمة التي ألقيتها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في بلدان أمريكا الوسطى في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩ بمدينة غواتيمالا (A/44/311 ، المرفق) . وإنني أجد لزاما عليّ الاعراب عن رأيي ، الذي أعتقد أن المجتمع الدولي يشاطرنه اياه على نطاق واسع ، والذي مفاده أن الوسائل اللازمة لمواجهة المشاكل التي تعاني منها بلدان أمريكا الوسطى وشعوبها توجد في الصكوك التي وقّع عليها قادتكم . وأود ، على وجه التحديد ، الاعراب عن اقتناعي بأن مفتاح إعادة عملية السلم على خط السير الصحيح يكمن في أن توضع موضع التنفيذ ، وبدون أي تأخير ، القرارات المحددة الواردة في الفقرة ٧ من هذا التقرير ، وجميعها تشير الى دور تقوم به الأمم المتحدة في المستقبل . ومن جانبي ، فإنني ما زلت على استعداد للقيام بكل ما في وسعي كي تتمكن المنظمة من تقديم مساعدتها تحقيقا لهذه الغاية .
